

لحقق المواطنين والحزبة مما لذلك اقترح ان يحال هذا الاقتراح ايضا على وزارة العدلية للاسراع بانجاز
التعديل المطلوب وتقديمه للجلس

فخامة الرئيس - هل نوافقون على احواله هذا الاقتراح على وزارة العدلية للنظر فيه ؟

فوافق المجلس على ذلك

مواضيع الجلسة القادمة :

(١) قانون التمدين

(٢) اجوبة الحكومة على سؤال رفيفان باشا

(٣) ما سيرد من اللجان

نجيب بك ابو شعر - ان عبارة (ما سيرد من اللجان) وعبارة (اجوبة الحكومة) هي عبارة
مبهمة لا تفي بالوجه القطعي لذلك ارى ان تعين المواضع بصراحة تامة حتى يتمكن من الاستعداد على كل
موضوع يجري البحث فيه بجلستكم العالي لذلك فاننا اكرروا جاني بالفاظ نظر سكرتير المجلس لتدوين
مواضيع كل جلسة ايضا .

(٣) اقتراح نجيب بك بشأن صيانة الاسلاك

(٤) اقتراح نظمي بك بشأن تنظيم وصلاحيات الحاكم وغيره

وانقضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

« تصحيح خطأ »

ورد في الملحق ٣٢ الصفحة ١٥٢ في السطر الرابع عشر بقول العضو شمس الدين بك كلمة
(ومع) والصواب (ومعنى) وفي السطر ذاته كلمة (الاتفاقية) والصواب (الموازنة)

ملحق

السنة الثانية

العدد ٣٦

الجزيرة الرسمية

للمجلس التشريعي

و ٢٨ كانون اول سنة ١٩٣٠

عمان : الاحد في ٨ شعبان سنة ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

عصر الجلسة الخامسة عشر للدورة الاحادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة صبة الأصول

الجلسة الخامسة عشر

افتتحت الجلسة الخامسة عشر للدورة الانتخابية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ٨-١٢-١٩٣٠ للمصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

فخامة الرئيس - فليقرأ الضابط السابق .

قري من قبل السكرتير .

ابو شعر بك - كان المجلس العالي قرر في جلسة ماضية لزوم استدعاء مدير الزراعة لاعطاء الايضاحات الكافية بخصوص مشروع تعديل (قانون التعدين) لسنة ١٩٣٠ فهل يبلغ مدير الزراعة وهل حضر لتمكين من المثابرة في المناقشة بأمر هذا التعديل ام لا ؟
فخامة الرئيس - فليجابو السكرتير .

السكرتير - نعم حسب دغائب المجلس العالي بلم سعادة مدير الزراعة والمخارج لزوم مجيئه في هذه الجلسة ليبدلي بالايضاحات المطلوبة منه امام مجلسكم العالي ولكن اعتذر لضيق الوقت عن الحضور في هذا اليوم واظهر استعدادده للشول امام المجلس في الجلسة المقبلة اي يوم الاربعاء ليتمكن من اتمام تدقيقاته واستحضار اجوبته .

شمس الدين بك - قبل السخول في الموضوع اريد ان اتهم من هو الذي اشار بلزوم وضع هذا القانون الذي نحن بصدده ؟ وفيهم من عدم مجي مدير الزراعة اليوم الى مجلسكم هذا واعتذاره عن عدم استدعاء لاعطاء البيانات الكافية بشأن قانون التعدين للمعدل ان هذا القانون لم يعمل في شرق الاردن ولم يكن للمدير المومي اليه اقل علاقة لا بوضعه ولا بشره .

فاذا كانت الدائرة المختصة لاتعرف شيئاً عن هذا القانون لسبب وضعه بفلسطين فكيف يحق لنا ان نقبله وندخل بالذاكرة بمراده ؟ فلو كان هذا القانون اقل لزوم لشرعت دائرة للمعادن نفسها في تنظيم صيته وعرضها على الحكومة .

نجيب بك ابو شعر - انت ما يشكو منه حضرة الزميل شمس الدين بك هو امر يرجع للوضع الحكومي الشاذ الذي طالما نذكرنا منه وعلينا باقتراحنا الاخير للوقع عليه من قبل ثلثي اعضاء المجلس العالي تغيير هذا الوضع الشاذ المذكور .

وحيث ان مدير الزراعة مستعد للشول امام مجلسكم العالي في الجلسة القادمة فاني ارى لا بأس من التأجيل في المذاكرة في قانون التعدين .

شمس الدين بك - الفت نظر فخامة الرئيس الجليل الى لزوم استنهاض همّة اعضاء اللجنة المنتخبة من قبل مجلسكم هذا لاجل وضع صيغة المضبطة التي كنا قررنا رفعها للاعتاب السنية للاسترحام من صاحب العرش الامير عبدالله المعظم لتغيير الوضع الحكومي انشاذ لتسرع ماعد اليها به رغم كوني من اعضاء تلك اللجنة

فخامة الرئيس - قبل ان استنهض همّة بقية اعضاء اللجنة المشار اليها استنهض همتك يا شمس الدين بك لانك تعترف بانك من اعضائها وانك لست مدلوماً على اجتيازها وبعد هذا فما عليك الا الاجتماع والقيام بما عهد به اليكم ولا اخالكم الا فاعلين ذلك .

شمس الدين بك - من جملة مواضيع جلستنا اليوم جواب الحكومة على سؤاال رفيقنا باشا المجالي بشأن الاستثناء عن الموظفين غير الاردنيين وبما ان هذه المسئلة من الاهمية بمكان وكان الوقت ضيقاً الآن بمناسبة قرب تشریف جلالة الملك علي المعظم من بغداد بالطيارة وكانت من الضروري استقباله ولذلك استرحم من فخامة الرئيس ان يبين مواضيع جلسة يوم الاربعاء وجلسة خصوصية لاجل المذاكرة بشأن سؤاال رفيقنا باشا

نجيب بك ابو شعر - اوافق على تأجيل البحث المختص باخراج الموظفين غير الاردنيين على ان يكون من مواضيع الجلسة القادمة فوافق المجلس على ذلك

فخامة الرئيس - يقرأ اقتراح نجيب بك الشريدي بشأن صيانة الاسلاك البرقية

فخامة رئيس المجلس التشريعي الانعم

تنص المادة (٢) من قانون صيانة الاسلاك البرقية المورخ في ٢٢ تموز سنة ١٩٢٥ المنشور في العدد ١١٢ من الجريدة الرسمية على ان المحاكم الاداريين بأخذون من شيوخ المشائر والقرى المجاورة للخطوط البرقية اسناداً يعمدون فيها بالحفاظلة على سلامة هذه الخطوط وبدفع جزاء تقدي يتراوح بين الخمسين الى المائة جنيه فيما اذا وقع تد على ما هو محاور لهم منها وذلك فيما اذا لم يعرف الفاعل .

وفي ذلك اجعاف بحق الاهالي اذ يحصل ذلك التقطع في اكثر الاحيان لاغراض شخصية وللحوصومات ودواعي عدا وفي بعض الاحيان يكون التقطع بالنقض والقدر وباحكام الجبال ايضاً فعليه اقتراح ان يعدل السطر (٥) من هذه المادة على الوجه الآتي :